Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وروى أحمد «**ما من أحد يُسلم عليّ عند قبرى**» الحديث، فإن ثبت[٤٠] فهو صريح فى تخصيص هذه الفضيلة بالمسلم عند القبر لأنه أشار بالمواجهة بالخطاب ابتداءً وجواباً، ففيه فضيلة زائدة على الرد على الغائب مع أن السلام عليه -ﷺ- على نوعين:

الأول: ما يقصد به الدعاء منّا بالتسليم عليه من الله سواء كان بلفظ الغيبة أو الخطاب كقول القائل: «صلى الله عليه وسلم»، «والسلام عليك يارسول الله»، وسواء كان المتلفظ به غائباً أو حاضرًا، وهذا الذى قيل اختصاصه به -ﷺ- عن الأمة حتى لا يسلم على غيره إلا تبعاً، كالصلاة عليه -ﷺ-.

فانظر إلى هذه السنة وكيف مخرجها من أهل المدينة وأهل البيت -رضى الله عنهم- من رواية على بن أبى طالب وابنه الحسن وابن ابنيه على بن الحسين زين العابدين والحسن بن الحسن شيخ بنى هاشم فى زمانه الذين لهم من رسول الله -ﷺ- قرب النسب وقرب الدار.

وهذان المرسلان مرسل أبى سعيد المهرى أحد ثقات التابعين ومرسل الحسن بن الحسن من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث لاسيما وقد احتج من أرسله به، وذلك يقتضى ثبوته عنده لو لم يكن روى من وجوه مسندة غير هذين فكيف وقد جاء مسنداً من غير وجه.

قال أبو داود فى سننه: حدثنا أحمد بن صالح قال: قرأت على عبدالله بن نافع أخبرنى ابن أبى ذئب عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة -رضى الله عنه- قال: قال رسول الله -ﷺ-: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ولا تجعلوا قبرى عيداً وصلوا علىَّ فإن صلاتكم تبلغنى حيثما كنتم».

-ﷺ تسليماً- وقال الشيخ وهذا إسناد حسن فإن رواته كلهم ثقات مشاهير لكن عبدالله بن نافع الصائغ الفقيه المدنى صاحب مالك فيه لين لا يقدح فى حديثه. قال يحيى بن معين هو ثقة وحسبك بابن معين موثقاً. وقال أبو زرعة لا بأس به. وقال أبو حاتم الرازى ليس بالحافظ هو لين تعرف من حفظه وتنكر فإن هذه العبارات منهم تنزل حديثه من مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن، إذ لا خلاف فى فقهه وإن الغالب عليه الضبط لكن قد يغلط أحياناً. ثم إن هذا الحديث مما يعرف من حفظه ليس مما ينكر لأنه سنة مدنية وهو محتاج إليها فى فقهه ومثل هذا يضبطه الفقيه- وللحديث شواهد من غير طريقه، فإن هذا الحديث روى عن النبى -ﷺ- من جهات أخرى فما بقى منكراً، وكل جملة من هذا الحديث رويت عن النبى -ﷺ- بأسانيد معروفة- انتهى.

٤٠ - قلت لم تثبت زيادة [عند قبرى] فى حديث أبى هريرة -رضى الله عنه- فى مسند أحمد رحمه الله تعالى.

وقال الحافظ ابن عبدالهادى فى الصارم (ص ٢٤٩) رواه أحمد وليس فيه (عند قبرى)- وما أضيف إليه من هذه الزيادة فهو على سبيل التفسير منه، لا أنه مذكور فى روايته. انتهى.